

ملك البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

ص ب: بوكس 555 قصر الرفاعة

منامة. البحرين

20 نوفمبر 2018

صاحب الجلالة،

أكتب عن الانتخابات المقبلة لمجلس النواب بالبرلمان ، مجلس النواب ، الذي سيعقد في 24 نوفمبر. أشعر بقلق عميق إزاء البيئة السياسية التقييدية في البحرين، لا سيما تضيق الحكومة على الحيز المدني والسياسي. لضمان الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات، أطلب منكم اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان مصداقية الانتخابات، مما يسمح بتشكيل منظمات مجتمع مدني وسياسي مستقلة.

من أجل أن تلبى الانتخابات المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، يجب أن يكون المواطنون قادرين على التنظيم سياسياً ولديهم الفرصة لدعم مجموعة واسعة من المرشحين الذين يتنافسون على المناصب. ومع ذلك، فإن قرار حكومتكم بحل جميع جماعات المعارضة السياسية بالقوة ، بما في ذلك الوفاق و وعد ، يحرم قطاعات كبيرة من السكان من رابطاتهم السياسية.

كان لقرار حكومتكم في مايو 2018 بتعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية تأثيراً ضاراً للغاية على ضمان انتخابات حرة ونزيهة. ويمنع التعديل أي شخص ينتمي إلى إحدى جمعيات المعارضة المنحلة للترشح لمنصب الرئاسة، وكذلك أي شخص محكوم عليه بالسجن لأكثر من ستة أشهر. بين عضوية مجموعات المعارضة المنحلة وعدد لا يحصى من البحرينيين المحتجزين بتهم تُجرّم حرية التعبير والتجمع، يمنع الحظر عشرات الآلاف من الأشخاص من شغل مناصب منتخبة. وقد أدت هذه الخطوة إلى تفاقم مخاوفنا بشأن التمثيل السياسي، حيث أن الأفراد الذين لهم انتماءات تاريخية مع المجتمعات السياسية المنحلة يحرّمون من المشاركة السياسية في هذه الانتخابات.

لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة إلا عندما يكون للمواطنين الحرية في التعبير عن آرائهم ومناقشتها بشأن الأمور التي تهم الرأي العام. ومع ذلك، فإن الصحيفة المستقلة الوحيدة "الوسط"، تم إغلاقها بالقوة في عام 2017

، في حين أن 15 صحفياً على الأقل مسجونون حالياً. بالإضافة إلى ذلك، يتم منع وسائل الإعلام الأجنبية التي نحقق في مجال انتهاك حقوق الإنسان من دخول البلاد.

البنية التحتية الانتخابية في البحرين هي في حد ذاتها غير ملائمة للمعارضة السياسية. وقد تم رسم مناطق التصويت لحرمان المجتمع الشيعي من حقوقه، وتفضيل الأقلية السنية بشكل كبير. ليست مراكز الاقتراع مرتبطة بدوائر محددة، وبالتالي فهي عرضة للتلاعب والتدخل. علاوة على ذلك، لا توجد لجنة انتخابية مستقلة ومحايدة للتحقيق في المخاوف أو الادعاءات المتعلقة بتزوير أصوات الناخبين في صناديق الاقتراع، ولا تلتزم حكومتك بالسماح بمراقبة مستقلة محلية أو دولية للانتخابات.

يجب أن تكون الانتخابات المقبلة فرصة للبحرين لتخفيف حدة التوتر وإتاحة المجال للحوار المفتوح. لكننا بدلاً من ذلك، رأينا لمسنا إجراءات قمعية متزايدة. وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن أن يعترف المجتمع الدولي بالانتخابات البحرينية باعتبارها حرة أو عادلة أو شرعية. أشجعك بشدة على:

- 1- تسهيل مراقبة الانتخابات بشكل مستقل ومحايد من قبل المراقبين الدوليين والأمم المتحدة طوال عملية الانتخابات.

2. ترسيم الدوائر الانتخابية للقضاء على الغش.

3. إلغاء تعديل مايو 2018 لقانون ممارسة الحقوق السياسية.

On. Andrea Delmastro delle Vedove  
Member of the Chamber of Deputies  
Foreign and European Community Affairs Committee

